المؤتمر العلمي السادس عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية
"تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات"

" تطوير سلاسل القيمة العربية:الفرص والتحديات "

أسماء المتحدثون

الأستاذة الدكتورة / سارة الجزار

الدكتورة / دينا سمير الوقاد

بالتعاون مع
الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري
والمعهد العربي للتخطيط

1 – 2 أكتوبر/ تشرين أول 2022

مدينة العلمين الجديدة – جمهورية مصر العربية

تطوير سلاسل القيمة العربية: الفرص والتحديات

الأستاذة الدكتورة / سارة الجزار

عميد كلية النقل الدولي واللوجستيات

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

المستشار الاقتصادى لاتحاد الغرف العربية

sara.elgazzar02@gmail.com

الأستاذة/ دينا سمير الوقاد

باحث مساعد (RA)

جامعة النيل الأهلية

محلل اقتصادي بالغرفة التجارية بالإسكندرية

Dinasamir1995@gmail.com

الملخص البحثي

على مدى عقود، حاولت حكومات الدول العربية تحقيق مستويات من التنمية الاقتصادية والاندماج بقوة في سلاسل القيمة العالمية، ولكن على الرغم من كل الجهود، ظلت اقتصاداتها معزولة. حيث تواجه الدول العربية العديد من التحديات التى تحول من زيادة مشاركتها فى سلاسل القيمة العالمية، الأمر الذي يتطلب تبني تغييرات إيجابية لتطوير سلاسل القيمة العربية تمكن من الانخراط بسلسلة القيمة العالمية، في ظل المتغيرات العالمية وفى ضوء الأزمات العالمية خاصة أزمة تفشى فيروس كورونا والصراع الروسي لأوكرانيا .

وفي ضوء ذلك يتمثل هدف الورقة البحثية في استخلاص الآليات المقترحة لزيادة مشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية. وذلك من خلال الاعتماد على البيانات النوعية حيث استخدمت الورقة البحثية المنهج الاستقرائي الوصفي بناء على الطبيعة الوصفية للظاهرة قيد الدراسة، من خلال استعراض البيانات الثانوية من الدراسات السابقة والتقارير الدولية، فضلاً عن تجميع البيانات الأولية عن طريق إجراء مقابلات شبه منظمة (semi-structured interviews) مع كافة الأطراف ذات الصلة من القطاعين الحكومي والخاص سواء وزارة النقل أو الغرف التجارية أو شركات التصدير والاستيراد، أو شركات التخليص الجمركي ووكلاء الشحن.

وقد خلصت الورقة البحثية من خلال هذه المقابلات إلى أن الدول العربية تواجه العديد من التحديات التي تحد من مشاركتها في سلسلة القيمة العالمية، الا أن لدي الدول العربية أيضاً العديد من الفرص التي يجب اقتناصها لزيادة مشاركتها في سلسلة القيمة العالمية. ووفقًا لذلك، قدمت هذه الورقة البحثية إضافة علمية تكمن في تقديم مقترحًا للآليات اللازمة لزيادة مشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية، وذلك من خلال إعادة تهيئة النظام البيئي الداعم، فضلاً عن إعادة النظر فى السياسات التجارية المتبعة، وكذلك التركيز على زيادة المشاركة بسلاسل القيمة العالمية فى عدد من القطاعات ذات الميزة النسبية بالدول العربية خاصة قطاع الغذاء وقطاع النقل واللوجستيات.

تطوير سلاسل القيمة العربية: الفرص والتحديات

1. مقدمة

شكّل تفشي فيروس كورونا والصراع الروسي لأوكرانيا اختبارًا كبيرًا للبشرية، حيث تأثر نظام التجارة العالمي بشكل كبير بالتغيرات الرئيسية في التجارة على مدار العقد الماضي، إلى جانب التحولات الاقتصادية الكلية الرئيسية التي لا يزال العالم يواجهها حتى اليوم. وقد ساهمت التغيرات التي حدثت في طبيعة المنافسة في العالم في تغيير صياغة الدول لسياستها الاقتصادية، والتجارية من أجل رفع تنافسيتها وتعظيم الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية لدفع عجلة النمو بها. كما خلقت هذه التغييرات عقبات قد تؤدي بدورها إلى تغيير خارطة طريق التجارة العالمية بأكملها. وتحولت أنظار دول العالم الى التكتلات الاقتصادية الجديدة التي تتبني سياسات اقتصادية مبتكرة، تهدف إلى إعادة هيكلة موازين القوى الدولية التي سادت على مدار نصف قرن (الوقاد وديسيلنيكو، 2020).

وتجدر الإشارة إلى أن اقتصادات الدول العربية تعاني من اختلالات هيكلية حادة أدت إلى إبطاء انتقالها من الاقتصادات التقليدية التي تعتمد على صادرات السلع الأولية إلى الاقتصادات الصناعية ذات القيمة المضافة المتنوعة للصادرات التي تساهم في التنويع الاقتصادي، وبالتالي زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي. ومع ظهور سلاسل القيمة العالمية حيث تحدث التجارة القائمة على المهام في العديد من البلدان، هناك حاجة إلى مدخلات وصادرات مختلفة للسلع والخدمات الوسيطة المطلوبة لإنتاج منتجات نهائية قابلة للتصدير. وعلى مدى العقود السابقة، حاولت حكومات الدول العربية تحقيق مستويات من التنمية الاقتصادية والاستفادة من هذا النهج التجاري الجديد من خلال اندماج الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية، ولكن على الرغم من كل الجهود، ظلت اقتصاداتها معزولة. حيث تواجه الدول العربية العديد من التحديات التى تحول من زيادة مشاركتها فى سلاسل القيمة العالمية، الأمر الذي يتطلب تبني تغييرات إيجابية لتطوير سلاسل القيمة العربية تمكن من الانخراط بسلسلة القيمة العالمية، في ظل المتغيرات العالمية، لتحسين الأداء العام لنظامها الاقتصادي والتأثير بشكل إيجابي على متغيرات اقتصادها مع خدمة السياسة العامة للدولة على المستويين الكلي والجزئي (وفاء وآخرون, 2021).

وبناءً على ذلك تهدف هذه الدراسة إلى استخلاص الآليات المقترحة لزيادة مشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية. وفي إطار ذلك، ستستعرض هذه الدراسة مفهوم سلاسل القيمة العالمية وتطورها وتحليل أثرها على العديد من المتغيرات الاقتصادية مع تحليل الوضع الاقتصادي الحالي للدول العربية ومشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، وأهم نقاط القوة لدي الدول العربية في ضوء الأحداث العالمية. ثم تستخلص الدراسة بأهم الفرص والتحديات التي تواجه الدول العربية للانخراط في سلسلة القيمة العالمية، مع وضع الآليات المقترحة لزيادة مشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2: مفهوم سلاسل القيمة العالمية

أشارت الأدبيات الاقتصادية الي تعريف سلاسل القيمة العالمية (GVCs) على إنها "مجموعة الأنشطة التي تتعهد بها الشركات والعاملين لإنتاج المنتج النهائي وطرحه بالأسواق ذلك بما يشمل التصميم، والإنتاج، والتسويق، والتوزيع انتهاءً بالخدمات المقدمة في مرحلة ما بعد البيع (الصيانة) " (أجاكاي وجيروم، 2019)، حيث يعتمد مفهوم سلاسل القيمة العالمية على نمط إنتاج يتم توزيعه على عدد من البلدان بحيث تتخصص كل دولة في إنتاج جزء معين ولا تقوم الدولة بإنتاج المنتج بأكمله بنفسها (مجموعة البنك الدولي، 2019)،كما هو موضح بالشكل رقم (1). ولقد أصبحت سلاسل القيمة العالمية السمة الغالبة للتجارة والاستثمار العالميين، فوفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن تنظيم الإنتاج والتجارة والاستثمارات الدولية ينمو تحت ما يسمى بسلاسل القيمة العالمية، حيث توجد مراحل مختلفة من عمليات الإنتاج في دول مختلفة (أجاكاي وجيروم، 2019).

شكل رقم (1): مفهوم سلاسل القيمة العالمية

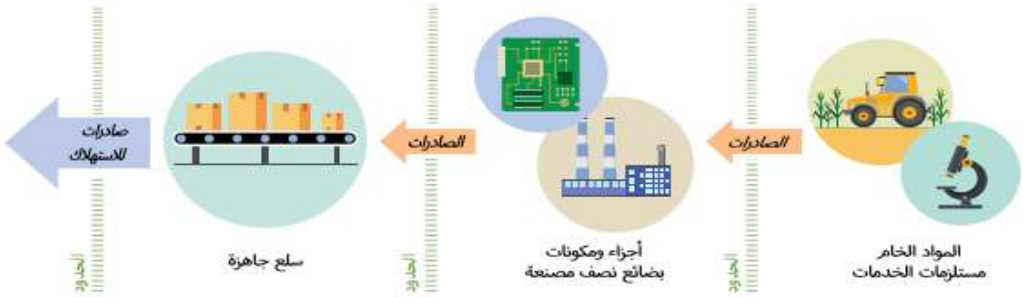

المصدر: مجموعة البنك الدولي (2019)، إسماعيل (2019).

ويمكن إرجاع مفهوم سلاسل القيمة إلى تغييرات في استراتيجيات التنمية الوطنية من التوجه للتصنيع لإحلال للواردات (Import-Substituting Industrialization - ISI) إلى التصنيع الموجه للتصدير (Export-Oriented Industrialization -EOI) في جميع أنحاء العالم النامي. فنتيجة للعولمة ازداد التعاون والترابط بين مختلف دول العالم (أوسابوهين وآخرون ،2015)، كما ساعدت العولمة على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العديد من البلدان النامية من خلال دعم نشاط التصدير، وزيادة توافر الواردات في السوق المحلية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم التعديلات التقنية، وتحقيق التكيف (موتالوا، 2015).

إن سلاسل القيمة العالمية هي السمة المميزة للموجة الحالية من العولمة كما تعكس الدرجة المتزايدة من الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات. وتعد زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إحدى الأولويات القصوى للعديد من استراتيجيات التنمية الاقتصادية حول العالم. وذلك نظرًا لأن التطورات التكنولوجية السريعة التي شهدها العالم على مدار العقود الثلاثة الماضية قد أدت إلى نمو كبير في سلاسل القيمة العالمية حيث تمثل الآن 50٪ من حجم التجارة العالمية. وتمتلك البلدان التي تبتكر وتنتج سلعًا وخدمات متقدمة أكبر حصة في سلاسل القيمة العالمية، مثل الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي. بينما تنتمي معظم الدول العربية إلى فئة البلدان ذات المساهمة المتوسطة في سلاسل القيمة العالمية من خلال المواد الخام والسلع الأولية (البنك الدولي، 2020).

وقد بدأ التطور السريع لاتجاهات سلسلة القيمة العالمية في تغيير طريقة توليد الدخل والنمو العالميين، كما أثر على طبيعة المنافسة بين البلدان في جميع أنحاء العالم. فلم تعد المنافسة بين دول العالم حول إنتاج السلع، بل تدور حول التنافس على الوظائف والمهارات والخبرة والتكاليف (رأس مال الإنتاج) وجذب الاستثمار الأجنبي. وستدفع التغييرات في طبيعة المنافسة العالمية في تغيير صياغة السياسات الاقتصادية الوطنية والسياسات التجارية وغيرها من السياسات لتحسين القدرات التنافسية للدولة وتعظيم استخدام سلاسل القيمة العالمية لتعزيز نموها وتنميتها الاقتصادية (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2020).

2.2: تحليل الوضع الدولي في ضوء الأزمات العالمية وتأثيرها على سلاسل القيمة العالمية

أدى تفشي وباء كورونا إلى شل شبكات التصنيع وسلاسل التوريد – خاصة في الصين، التي تمثل 28٪ من ناتج التصنيع العالمي. وقد تسبب ذلك في تأخير توفير الخدمات والسلع الأساسية. فإنه وفقًا لإحصاءات الجمارك الصينية، في أول شهرين من عام 2020، انخفضت قيمة الصادرات الصينية بنسبة 17.2٪ على أساس سنوي، بينما انخفضت قيمة الواردات بنسبة 4٪. وقد كان لتراجع التجارة الصينية تأثيرا أكبر على أسواق معينة أكثر من غيرها، فصادرات الصين إلى الاتحاد الأوروبي قد تراجعت بنسبة 29.9٪ في الشهرين الأولين من العام 2020 مقارنة بالعام السابق، بينما انخفضت الواردات من الاتحاد الأوروبي بنسبة 18.9٪. كما انخفضت الصادرات والواردات من الولايات المتحدة بنسبة 27٪ و8٪ على التوالي. والجدير بالذكر أنه في عام 2019، الولايات المتحدة هي الأكثر اعتمادًا على الصين للتجارة، تليها سبع دول أوروبية واليابان، ويجسد المشهد الحالي خلافا حول: هل ستسعى الشركات والدول إلى مزيد من الأمن من حيث التنوع العالمي، أم ستفكر البلدان في تعزيز الاكتفاء الذاتي؟ لكن المنطق الاقتصادي يفضل دائمًا المنظور الأول. حيث ستوفر البلدان أمانًا أعلى من خلال الحفاظ على مخزونات قومية للاحتياجات الأساسية، على أن يكون "نموذج الاكتفاء الذاتي" أو ما يطلق عليه "نموذج التوطين" هو الاستثناء. وفي هذه الحالة، يمكننا أن نتوقع انخفاضًا معتدلًا في معدل نمو التجارة العالمية، إلى جانب اختلافات أكبر في الشركاء التجاريين (ستيفن، 2020).

وقد كان للمنتدى الاقتصادي العالمي وجهة نظر أخرى مفادها أن العولمة قد تتدهور على الصعيد التجاري. فوفقًا لبيانات البنك الدولي، بعد عقود من النمو المستمر تراجع حجم التجارة العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية في عام 2009، ولم تعد حجم التجارة العالمية أبدًا إلى مسار نموها السابق منذ حينها (يقاس كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي). ويتوقع الكثير من الخبراء في أعقاب آثار الوباء، أن الوباء والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة قد يدفع الشركات إلى التحرك نحو أساليب إنتاج وشراء أكثر محلية (نماذج الاكتفاء الذاتي)، مما قد يؤدي إلى انخفاض مستدام في التجارة العالمية (فيليكس، 2020).

وعقب جائحة كورونا، تسارعت الأحداث بوتيرة مذهلة على الجانب الشرقي من القارة الأوروبية منذ أن أعلنت روسيا، في 24 فبراير 2022، بدء عملياتها العسكرية في أوكرانيا، والتي تضمنت ضربات جوية وغزوًا بريًا. امتد تأثير هذه الأزمة السياسية العسكرية الأوروبية إلى ما وراء حدود أوروبا وألقى بظلاله على العالم العربي، نتيجة انخفاض تدفق الكميات المطلوبة من القمح والذرة والأعلاف والزيوت المستورَدة من هاتين الدولتين الي الدول العربية، وخصوصاً أن جزءاً كبيراً من الأراضي الزراعية الأكثر إنتاجية في أوكرانيا تقع في مناطقها الشرقية، التي تشهد معظم الأعمال العسكرية حالياً. هذا فضلا عن ارتفاع أسعار هذه المواد الغذائية، سواء من هاتين الدولتين، أو من غيرهما من الدول بسبب زيادة تكاليف

النقل والشحن والتأمين من ناحية، أو بسبب الزيادات المتوقَّعة في أسعارها، جراء انخفاض المعروض منها في الأسواق العالمية. وكانت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، "فاو" (F.A.O)، أشارت إلى أن الأسعار العالمية للأغذية والأعلاف قد ترتفع بما يتراوح بين 8 ٪ و20٪، نتيجة الصراع الدائر في أوكرانيا، الأمر الذي سيؤدي إلى قفزة في عدد الأشخاص الذين يعانون سوء التغذية في كل أنحاء العالم (منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة, 2022).

في ضوء ما سبق، تعد الموائمة لتوظيف سلسلة القيمة أكثر صعوبة مما يعتقد البعض، لأن عدم اليقين هو أكبر عقبة أمام الشركات حيث سيعيق قدرتها على التخطيط والتنبؤ بالطلب وتخصيص الموارد المالية والبشرية لمشاريع محددة وإبقاء التكاليف منخفضة. على سبيل المثال: أثناء الجائحة، فإن قرار زيادة إنتاج أجهزة التنفس الصناعي وأي إمدادات طبية ليس بالأمر السهل، فزيادة الإنتاج تتطلب مدخلات من عدة موردين وقد يكون هؤلاء الموردين متمركزين بدول مختلفة، وبعضهم يواجه حالات إغلاق. وهناك حلولًا أخرى مثل إعادة استخدام المصانع لمحاولة تصنيع معدات طبية محليا، لكن الأمر ليس بهذه البساطة. فإعادة توظيف المصانع وإعادة تدريب العمال وترتيب الموردين الجدد والحصول على الشهادات اللازمة، هي صعوبات تتطلب وقتا لتحقيق تلك الموائمة (ليكر, 2020).

واستجابة لهذه الأزمة، اعتمدت معظم الشركات نهج التحوط من خلال التأمين والتخزين، كما بدأت الشركات السعي إلى بدء البحث عن حلول التوريد البديلة عند الحاجة ومراقبة سلسلة التوريد وفهمها بشكل أفضل، تمهيدا إلى إعادة تنظيم سلسلة التوريد. حيث وفقا لاستطلاع لعدد من الشركات أعلنت أربع شركات من أصل عشر أنها قد بدأت بالفعل في إحلال الموردين من الخارج. كما أكد 32٪ من المشاركين في الاستطلاع التركيز على حوكمة الموردين البيئية والاجتماعية والمؤسسية للتخفيف من اضطرابات سلسلة التوريد. وبالطبع سيكون لذلك انعكاسه على التجارة العالمية، حيث سيقود قرارات سلسلة التوريد العديد من الاحتمالات المرتبطة بالقضايا التقليدية التي تعزز أو تضعف القدرة التنافسية في سلسلة التوريد العالمية مثل تكاليف الإنتاج والجودة وقضايا النقل وتكاليف الاستثمار، وسيزداد الطلب على الحماية. أما بالنسبة لواضعي السياسات، فهذا يعني أن للحكومات دور تؤديه في تعزيز مرونة سلسلة التوريد المحلية. ولكن لا يوجد حلول مؤكدة، فاستجابات الشركات منقسمة وفقا لإجراءات سياسية واقتصادية مختلفة، مما يؤكد أن المستقبل سيحمل العديد من السيناريوهات المحتملة للإنتاج الدولي. فعلى سبيل المثال: في المملكة المتحدة، تعتبر مخاوف سلسلة التوريد المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بديهية، حيث تشعر الشركات بالقلق بشأن القدرة التنافسية من حيث التكلفة. في فرنسا، ينصب التركيز على مرونة سوق العمل والاستثمار في البحث والتطوير لتأكيد مكانة الدولة في سلاسل القيمة العالمية، بينما في إيطاليا تشعر الشركات بالقلق بشأن الحوافز الضريبية المحلية لتعزيز الجاذبية (أليانز، 2020).

2.3: تحليل الوضع الحالي لاندماج الدول العربية بسلاسل القيمة العالمية

لم تلعب التجارة، حتى الآن، دورها المحتمل في تعزيز النمو والتنمية المستدامين في المنطقة العربية مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. حيث بحثت عدد من الدراسات في مدى اندماج بعض الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية. فوفقًا لإحدى الدراسات، شهدت دول حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي تشمل الجزائر وتونس ومصر والمغرب والأردن ولبنان، زيادة في مساهمة السلع الوسيطة في إجمالي التجارة (خاصة الصادرات) لتلك البلدان خلال العقد الأول من القرن الحالي، قبل الركود الذي عانوه في السنوات الأخيرة نتيجة للأزمة المالية العالمية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2018).

والجدير بالذكر أن تجارة البضائع، وخاصة النفط، تمثل في المنطقة العربية، نسبة كبيرة من مؤشر الانفتاح التجاري بينما تلعب الخدمات دورًا محدودًا. فلقد بلغ الانفتاح التجاري 87 ٪ للمنطقة العربية، لكن كان ينبغي أن يكون أعلى بالنظر إلى صغر حجم الاقتصادات العربية. وتتأثر التجارة في المنطقة العربية بشكل كبير بسوق النفط، حيث تشكل صادرات النفط في المتوسط 45 ٪من إجمالي الصادرات السلعية مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 12 ٪ (الأونكتاد، 2020). كما أن جميع البلدان العربية مستوردة للغذاء على الرغم من أن الواردات الغذائية لا تشكل سوى 13 ٪من إجمالي الواردات، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 8 ٪ (البنك الدولي، 2020).

وأوضحت بعض الدراسات الأخرى أن اندماج كل من الجزائر وليبيا وموريتانيا يتم في المراحل الأخيرة للإنتاج. حيث تقوم هذه الدول بتصدير المواد الخام الأولية فالجزائر وليبيا تصدر النفط والغاز، وموروتينيا تقوم بتصدير المعادن ومنتجات الصيد. وفي الوقت نفسه، تستورد هذه الدول معظم احتياجاتها من السلع التامة الصنع والمنتجات اللازمة لصناعاتها المحلية. هذا فضلا عن إن الأداء الاقتصادي لتلك المجموعة من الدول يرتبط بالتطورات في الأسعار العالمية للمواد الخام والنفط، وأداء الاقتصاد العالمي بشكل عام.

وتعد تونس مثالًا جيدًا لدولة عربية تعمل على تفعيل مشاركتها بسلاسل القيمة العالمية، حيث إن استراتيجية تونس للاندماج في سلاسل القيمة العالمية استندت على ركيزتين: أولا، اتخذت البلاد خطوة لتحرير التجارة، حيث يوجد أكثر من 60 اتفاقية تجارية ذات روابط تجارية قوية مع الاتحاد الأوروبي وتركيا، الكوميسا ومجموعة أغادير والوطن العربي، ومع القارة الأفريقية بأكملها من خلال التصديق الأخير على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AFCFTA). تم تبسيط الرسوم الجمركية وانخفضت بين عامي 2006 و2016، مع انخفاض متوسط التعريفة المطبقة على السلع المصنعة من 20 ٪ إلى 10٪. ثانيا، روجت تونس نظاما جاذبا للشركات العاملة في الصادرات في مناطق التجارة الحرة، حيث تتمتع الشركات الموجهة للتصدير بحوافز مالية واسعة النطاق، كما كانت الشركات كذلك مؤهلة للحصول على إعفاءات ضريبية ومنح الاستثمار في مناطق التنمية الإقليمية. وفي عام 2016، تم تنفيذ قانون جديد للاستثمار استهدف المستثمرين الأجانب من خلال الحد بشكل فعال من الإجراءات الروتينية المطولة، تحرير قواعد الأسهم الأجنبية، منح الأراضي وتعزيز حركة رأس المال الحر. وقد كانت لهذه الاستراتيجيات أثرا كبيرا على نمو الصادرات التونسية وزيادة حصة الشركات العاملة في نظام الأوفشور من 0.6 ٪ في عام 1996 إلى 4٪ من إجمالي شركات القطاع الخاص في عام 2016. كما تمثل حاليا الشركات الأجنبية 34 ٪ من العمالة في القطاع الخاص و78 ٪ من صادرات البضائع (باستثناء الطاقة)، وعلى المستوى العالمي، شهد الاندماج في سلسلة القيمة العالمية ركود في السنوات الأخيرة، بينما حدث معظم التكامل التجاري في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. في ضوء ذلك، تراجع اندماج تونس في سلاسل القيمة العالمية السنوات التي أعقبت 2011 (البنك الأوروبي، 2020).

كما أن الدول العربية أعضاء في العديد من اتفاقيات التجارة التفضيلية (PTAs) سواء فيما بينها (على سبيل المثال منطقة التجارة الحرة العربية، أغادير، مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي) أو مع الدول والتجمعات المتقدمة والنامية (مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا الكوميسا، ميكوسور) (البنك الدولي، 2020). وعلي الرغم من ذلك هناك تباين كبير بين الدول العربية، حيث الأردن، على سبيل المثال، عضو في عدد كبير من اتفاقيات التجارة التفضيلية، مقارنة بجزر القمر واليمن اللتين تشاركان في عدد قليل جدًا من اتفاقيات التجارة التفضيلية. ظلت غالبية اتفاقيات التجارة التفضيلية هذه محصورة في إزالة التعريفات الجمركية، ولم تتعامل مع ما وراء القضايا الحدودية، مما

يوضح التأثير المحدود لاتفاقيات التجارة الحرة في تعزيز التجارة بين الدول العربية. ومن المرجح أن تؤدي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كوفيد -19 والأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة إلى كبح دور التجارة في المنطقة العربية، وتحديداً بسبب الانخفاض الحاد في الطلب على النفط، وتدابير الإغلاق والتباطؤ في التجارة نتيجة الركود الاقتصادي العالمي. ويؤثر اضطراب الأسواق العالمية أيضًا على التجارة، من خلال تدابير الحماية في البلدان العربية المستوردة الصافية للغذاء. على سبيل المثال، فرضت مصر حظراً على واردات السكر الأبيض والخام لمدة ثلاثة أشهر اعتبارًا من 6 يونيو 2020 (البنك الدولي، 2020).

ويجدر الإشارة الي أن البلدان العربية لم تستغل إمكانات التجارة في الخدمات (على سبيل المثال في السياحة والنقل)، ولم تشارك بشكل كبير في سلاسل القيمة العالمية. فالسياحة هي مصدر رئيسي للنقد الأجنبي والتوظيف لعدد كبير من الدول العربية بما في ذلك. المملكة العربية السعودية (الحج والعمرة)؛ والمغرب وتونس ومصر والإمارات ولبنان (أنواع مختلفة من السياحة) (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2019).

كما أن الدول العربية أمامها طريق طويل لإصلاح أنظمة التجارة المعمول بها. فوضع مؤشر ممارسة الأعمال للبلدان العربية في المتوسط في المرتبة 118 من بين 190 دولة، وكانت ثلاث دول عربية من بين أقل خمس دول أداء على مستوى العالم. عند التركيز على المؤشر المرتبط بالتجارة المحددة، أي التجارة عبر الحدود، تتدهور المرتبة إلى 127 في المتوسط بين 190 دولة في جميع أنحاء العالم مع دولتين عربيتين من بين أسوأ خمسة دول أداءً ،كما تُظهر البيانات الحالية، مثل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمؤشر المعاملات التجارية، أن الدول العربية في موقع متوسط نسبيًا عند مقارنتها ببقية العالم، مما يجدر للإشارة الي حاجة الدول العربية إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للتجارة الرقمية بالنظر إلى الدور المتوقع الذي من المحتمل أن تلعبه في حقبة ما بعد COVID-19 (البنك الدولي، 2020).

وفي ضوء ما سبق، نجد أن علي الرغم من إن معظم الدول العربية بذلت الكثير من الجهود المتعلقة بتسهيل التبادل التجاري ومراجعة الاطار المؤسسي من اجل زيادة مستويات التكامل الإقليمي، وتحسين مستويات البنية التحتية، الا انه هناك حاجة لتعزيز الأثر الاقتصادي لاندماج هذه الدول في سلاسل القيمة العالمية وهو ما يتطلب المزيد من الدراسة المستفيضة علي المستوي القطاعي، ويحتاج الي وجود رغبة قوية لدي حكومات تلك الدول للاندماج بشكل مؤثر في سلاسل القيمة العالمية بهدف تحقيق تكامل إقليمي اكثر عمقا، وتحسين الظروف الداخلية.

وفي ضوء مخرجات التحليلات السابقة، تم صياغة منهجية بحثية تهدف إلى تحليل أعمق لنقاط القوى والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه تعزيز مشاركة الدول العربية في سلسة القيمة العالمية، والوقوف على مدى جاهزية الشركات العاملة بالدول العربية في الانخراط بسلسلة القيمة العالمية وذلك لاستخلاص النتائج والتوصيات ووضع الآليات المقترحة لزيادة مشاركة الدول العربية والشركات العاملة بالدول العربية في سلسلة القيمة العالمية. ويستعرض الجزء التالي من الدراسة تفاصيل المنهجية البحثية التي تم اتباعها.

3. منهجية البحث

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي لمشكلة البحث: ما هو الإطار المقترح لتطوير سلاسل القيمة العربية لزيادة مشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية؟ وذلك من خلال تصميم المنهجية البحثية للإجابة على الأسئلة البحثية الفرعية التالية:

- س 1: ما هو الوضع الحالي لمشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية، وما هي نقاط القوة لدي الدول العربية في ضوء الأحداث العالمية؟
- س 2: ما هي الفرص، والعوائق والتحديات الرئيسية التي تواجه الشركات العربية لتوسيع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؟
- س 3: ما هي الآليات المقترحة لزيادة المشاركة العربية في سلاسل القيمة العالمية؟

وللإجابة على الأسئلة البحثية السابقة، اعتمدت الدراسة بالإضافة إلى البيانات الثانوية من الدراسات السابقة والتقارير الدولية التي تم استعراضها في الجزء السابق، على تجميع البيانات الأولية من الأطراف ذات الصلة من خلال المقابلات الشخصية، حيث تم إجراء خمس مقابلات شبه منظمة (semi-structured interviews) مع كافة الأطراف ذات الصلة من القطاعين الحكومي والخاص سواء وزارة النقل أو الغرف التجارية أو شركات الاستيراد، أو شركات التخليص الجمركي ووكلاء الشحن، حيث تم مناقشتهم في كيفية تأثر سلاسل القيمة العالمية والعربية بالأحداث العالمية الأخيرة خاصة فيروس كورونا وما تبعه من الصراع الروسي لأوكرانيا، بالإضافة الي الفرص المتاحة لدي الدول العربية في ضوء الأحداث العالمية لزيادة مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية، مع تحديد التحديات التي تحول دون ذلك، وأخيرًا الآليات المقترحة لتحقيق هذه الفرص والتصدي للتحديات لزيادة مشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية.

وتعد المقابلات شبه المنظمة نوع من المقابلات يتضمن خصائص المقابلات المنظمة وغير المنظمة، مما يعني أن هناك قدرًا من المرونة يمكن القائمين بالمقابلة من إجراء تعديلات على قائمة الأسئلة. وتعمل المقابلات شبه المنظمة على تقديم فائدة من خلال طرح أسئلة ثابتة مغلقة تسمح بربط واختبار تشابه المفاهيم والإجابات، بالإضافة إلى جني فوائد الاستفسارات المفتوحة التي توفر مستوى أعمق من التحقيق في إجابة كل مشارك (سانكار وجونز، 2007).

4. تحليل النتائج

يتناول هذا القسم تحليلا للبيانات الأولية التي تم تجميعها من خلال المقابلات الشخصية التي تم انعقادها بهدف استخلاص الآليات المقترحة لزيادة مشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية. وفيما يلي سيتم استعراض لما ورد من إجابات:

1.4: الأزمات العالمية وتأثيرها على سلاسل القيمة العالمية والعربية

بسؤال المستجيبين أولًا عن كيفية تأثر سلاسل القيمة العالمية والعربية بالأحداث العالمية الأخيرة وخاصةً الصراع الروسي لأوكرانيا، أوضحت المقابلات أن مع تفشي وباء كورونا على المستوى العالمي كانت صناعة الشحن والنقل في مقدمة الصناعات التي تعرضت لخسائر ضخمة وحالة غير مسبوقة من الركود، وذلك نتيجة تعطل الموانئ الحيوية للتجارة العالمية، مما تسبب بدوره في تراكم حاويات الشحن التي قد تستغرق شهورًا للتخلص منها، مما يعقد نقل البضائع، وأدي الي نقص السلع. وأيضا النقل الجوي لم يسلم من تبعات فيروس كورونا حيث انخفض الطلب على الشحن الجوي، بشكل كبير نتيجة انخفاض عمليات التصنيع فى الصين، واحدة من أكبر أسواق الشحن الجوي في العالم، بسبب قرارات إغلاق المعامل على نطاق واسع وفرض قيود السفر. كما شهد قطاع الشحن الجوى خسارة للسعة المخصصة له، وذلك بسبب توقف عمليات السفر استجابة إلى التدابير الحكومية الناجمة عن جائحة الفيروس، والتي أثرت بشكل ملحوظ على سلاسل الإمداد العالمية. وكان أيضًا لفيروس كورونا تأثير سلبي واسع النطاق على الشحن والخدمات اللوجستية نتيجة

إغلاق الدول، حيث انخفضت أرباح الشركات نتيجة تضاعف أوقات التوريد، ونقص الخيارات المتاحة للشحن الجوى والبحري، مما أدى الى ارتفاع تكلفة التجارة الدولية، وارتفعت أسعار المنتجات، وأصبحت البنوك المركزية للدول بين مشكلتين تتمحوران حول كيفية ضبط المعادلة بين معدلات التضخم وأسعار الفائدة لأنه فى حال زيادة الأخيرة فستتوقف الاقتصادات.

وعلي النطاق العربي، تأثرت موانئ الدول العربية وخاصة الدول اللي تعمل بمجال الترانزيت مثل جبل علي بالإمارات، وكازابلانكا بالمغرب، وبورسعيد بمصر، تأثرت بشكل كبير وذلك نتيجة تعلق عدد كبير من الحاويات مما أثر سلبًا على سلاسل التوريد. هذا فضلا عن أن بعض الشحنات التي خرجت من الدول العربية لم يقابلها شحنات مواجهة في الوجهة الأخرى الأمر الذي أحدث عطلة كبيرة وتزاحم.

ومع انحسار فيروس كورونا، بدأ في فبراير 2022 الصراع الروسي لأوكرانيا، وأثر تأثيرًا كبيرًا على الدول العربية، فإذا توقَّفنا عند المحتوى والمضمون للتبادل التجاري بين روسيا وكثير من الدول العربية، نكتشف أنه يعتمد على صادرات الحبوب الروسية . والأوكرانية – بصورة أساسية إلى هذه الدول، بعد استبعاد النفط ومنتجاته وصادرات السلاح. وبذلك تلقي الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا بظلالها على مواطني معظم الدول العربية، وتمتد إلى تفاصيل حياة المواطنين، بدءاً بمصر والجزائر ولبنان واليمن، مروراً بدول المغرب العربي، عبر أهم سلعة يستهلكونها وهي رغيف الخبز.

كما إنه من المحتم أن للحرب الروسية على أوكرانيا تداعيات خطيرة على سوق الطاقة، ليس فقط في أوروبا ولكن أيضًا في جميع أنحاء العالم. حيث تعد روسيا مُصدِّرًا رئيسيًا للنفط والغاز الطبيعي وأي انقطاع في هذه الإمدادات سيؤدي إلى ارتفاع ملموس في أسعار هذه السلع. وفي الواقع، أدت العمليات العسكرية وسحب الاستثمارات وانسحاب شركات النفط الكبرى من روسيا وفرض أنواع مختلفة من العقوبات على موسكو إلى قفزة في سعر النفط إلى أكثر من 100 دولارًا للبرميل. هذا إلى جانب الظروف الموضوعية الأخرى التي تؤثر على الاقتصاد الدولي – مثل مشاكل سلسلة التوريد والقيود الوبائية على الإنتاج – سيؤدي هذا السعر إلى تفاقم معدلات التضخم وبالتالي إبطاء النمو في الاقتصادات الكبيرة والصغيرة حول العالم. والجدير بالذكر أن الارتفاع في أسعار النفط الخام الناتج عن انخفاض الإمدادات موضع ترحيب بطبيعة الحال من قبل المسؤولين الاقتصاديين والنخب لما له من تأثير إيجابي على الدول العربية المصدرة للنفط، لأنه يضيف عائدات إلى خزائن الدولة.

2.4: نقاط القوة لدي الدول العربية لزيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية

أما بسؤال المستجيبين ثانيًا عن نقاط القوة لدي الدول العربية في ضوء الأحداث العالمية والتي يمكن أن تساهم فى زيادة مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية، فلقد أوضحت المقابلات أن الدول العربية تتمتع بالعديد من نقاط القوة التي تمكنها من تعميق المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، بدءًا من توفر المناطق اللوجستية، والتي يأتي في مقدمتها منطقة جبل علي بدبي، ومشروع نيوم بالمملكة العربية السعودية بالإضافة إلى محور قناة السويس في مصر الذي يربط الشرق والغرب، ومنطقة طنجة المتوسط المغربية ومنطقة العقبة بالأردن. بالإضافة الي مساهمة الدول العربية فى الإنتاج الزراعي. حيث يأتي في مقدمة هذه الدول في الإنتاج الزراعي مصر، تليها الجزائر ثم السعودية والمغرب والسودان التي تعد من أخصب الأراضي الزراعية على مستوي العالم، ثم العراق والإمارات.

علاوة على أن الدول العربية تتمتع بأن لديها فرص استثمارية واعدة في مختلف المجالات. بالإضافة إلى تواجد العديد من الاتفاقيات التجارية التي من الممكن أن تخدم الكثير من القطاعات والصناعات في الدول العربية إذا تم تفعيلها، كالاتحاد الجمركي العربي الذي يعمل على توفير منافذ جمركية مؤهلة على مستوي البنية التحتية من حيث المعلومات وبناء القدرات، فضلا عن وجود قانون جمركي عربي موحد. هذا بالإضافة الي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تعمل على تحرير تجارة السلع من خلال اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، فضلا عن تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية من خلال الاتفاقية الخاصة بتحرير الخدمات، وتحرير انتقال رؤوس الأموال واستثمارها من خلال اتفاقية انتقال رجال الأعمال والمستثمرين العرب، ومنتديات رجال الأعمال والمستثمرين العرب.

3.4: أهم الفرص الكامنة لزيادة مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية

وبسؤال المستجيبين ثالثاً عن أهم الفرص الكامنة لزيادة مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية، فلقد أوضحت المقابلات وجود عدد كبير من الفرص للدول العربية والتي تساعدها في زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، والتي تكمن في التالي:

1) وجود دول عربية على وجه الخصوص يمكن أن تشكل سلة الغذاء العربي مثل السودان ومصر وسوريا والتي تتسم بخصوبة أراضيها وتوفر المياه والظروف المناخية، وذلك بهدف البحث عن بدائل للواردات من أوكرانيا وروسيا عن طريق الاعتماد على التبادل التجاري بين الدول العربية وبعضها البعض ثم العمل على تصدير الحبوب والموارد الغذائية للخارج.
2) زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة في المستقبل يعد فرصة كبيرة للدول العربية خاصة إنه بلغ إجمالي إنتاج المنطقة العربية من طاقة الرياح والطاقة الشمسية حاليا أكثر من 12 جيجاوات. وتستهدف الدول العربية وفي مقدمتها السعودية والإمارات ومصر والمغرب التحول نحو الطاقة المتجددة ضمن رؤية 2030.

- في هذا الصدد، قد يجد مصدرو النفط والغاز الخليجيون فرصًا في تلك الحرب لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وتأمل الولايات المتحدة أن تكون بعض هذه الدول جاهزة للتعويض عن نقص إمدادات الغاز الروسي إلى الدول الأوروبية. إذا قررت إدارة بايدن فرض عقوبات على روسيا، أو وقف إمدادات الطاقة العالمية على أساس حرب محتملة. والجدير بالذكر أن دول الخليج مثل عمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قادرة على تنفيذ واعتماد مشروعات الهيدروجين الأخضر، ويقبل العملاء في أوروبا مصدر الطاقة هذا ويحرصون على تقليل مدخلات الهيدروجين الأخضر من روسيا لاستخدامات مختلفة مثل المركبات والتدفئة والشحن.
- كما يمكن أن تقوم قطر بتصدير الغاز الطبيعي المسال القطري الي دول الاتحاد الأوروبي إذا قامت حرب بين روسيا بشن حرب علي أوكرانيا، وتجدر الإشارة، مع ذلك، إلى أن قطر ستستغرق المزيد من الوقت لتصدير الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك، وبالنظر إلى التزامات قطر تجاه مستوردي الغاز الآسيويين والأفارقة، فإن قدرتها ستظل في حدودها، حيث تعويض هذه الدول جزئياً عن القيود المفروضة على الطلب على الغاز الروسي. إضافة إلى ذلك، فإن نحو 68٪ من العقود هي عقود طويلة الأجل مع الأسواق الآسيوية، مما يجعل من الصعب استبدال الغاز الروسي بالغاز القطري ما لم تتنازل الدول الموقعة على هذه العقود عن حصة لصالح أوروبا.

- كما تعتبر الجزائر مُولد ومصدر الغاز الرئيسي لكل من إيطاليا وإسبانيا، وثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج.
- ومن جهة أخري، تُعد مصر بديلًا ملائماً حيث تمتلك مصر محطات للإسالة في دمياط وأدكو والدلتا، وبالتالي قد تكون بسبب قرب المسافة بديلًا مهمًا.
- وفي نفس السياق، من الممكن أن تكون ليبيا بديلًا، حيث تمتلك ليبيا تاسع أكبر احتياطي للنفط عالميا، والأولي إفريقيا، وقد ساهمت التوترات السياسية منذ عام 2011 في تراجع معدلات الإنتاج. ومن المتوقع أن تعود معدلات الإنتاج لمعدلاتها قبل الصراع بعد حالة الاستقرار السياسي التي أصبحت تسود البلاد.

3) عدم اليقين بشأن مسار الأزمة في أوكرانيا، فضلاً عن نطاق وعمق العقوبات المستقبلية، يزيدان من العواقب الجيوسياسية للسلع المصنعة، لا سيما تلك التي تعتبر روسيا وأوكرانيا منتجين مهمين لها. وقد يوفر هذا فرصًا للشركات الخليجية،

- على سبيل المثال، كانت روسيا والإمارات العربية المتحدة ثاني وسادس أكبر مصدرين للألمنيوم إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2019. وبغض النظر عن احتمالية أن تواجه صناعة الألمنيوم الروسية عقوبات، فقد يؤدي ذلك إلى تحفيز البحث عن شركات غير روسية. وبالتالي ستستفيد شركة الإمارات العالمية للألمنيوم وشركة ألمنيوم البحرين أو ألبا، على الفور من ارتفاع أسعار الألمنيوم، على الرغم من أن نقص الطاقة الاحتياطية الحالي يعيق نمو المبيعات. ومع ذلك، على المدى المتوسط ، قد تكون زيادة الحصة السوقية للألمنيوم الأخضر مربحة ومعقولة

3) تتمتع الدول العربية بوجود الثروة الحيوانية التي من الممكن استخدام جلود الحيوانات والأضاحي لعمل الملابس الشتوية واستخدام التكنولوجيا لتصنيع الصوف وعمل جاكيتات جلد طبيعي للتدفئة مع الصوف وتصديرها الي الخارج.

4.4: أهم التحديات التي تواجه الدول العربية وتحول دون زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية

وبسؤال المستجيبين أخيراً، عن أهم التحديات التي تواجه الدول العربية وتحول دون زيادة مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، فلقد أوضحت المقابلات التالي:

1) عدم التزام بعض الدول العربية الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة العربية ببنود الاتفاقية، وقيامهم بتطبيق قيود تجارية غير جمركية مرتفعة، تقف حائل أمام زيادة مشاركة الدول العربية بسلاسل القيمة العالمية.
2) ارتفاع التعريفات الجمركية وتأثيرها على الصناعات التحويلية التي تقوم باستيراد مكونات إنتاجها من الخارج.
3) الدول العربية تعاني من عدم وجود شركات ملاحية عربية لعدم توفر أسطول عربي، الأمر الذي يمثل تحدي وضغط كبير على الدول العربية.
4) عدم الالتزام بالجودة وفقًا للمعايير الدولية

5. الآليات المقترحة لزيادة مشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية

تستخلص الورقة البحثية في ضوء ما سبق، وبناءًا على البيانات التي تم استعراضها من الدراسات السابقة والتقارير الدولية والمقابلات الشخصية مع الأطراف ذات الصلة، الآليات المقترحة التالية لزيادة مشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية.

1.5: إعادة تهيئة النظام البيئي الداعم من خلال:

- تطبيق آليات تكامل سلاسل الإمداد "Supply Chain Integration"، حيث أصبح من الضروري الاتجاه نحو التكامل بين الشركات العربية وموردیها وعملائها، وجميع الأطراف ذات الصلة، لما له دور في التعزيز من تنافسية المؤسسات الاقتصادية العربية في الأسواق الدولية.

- انتهاج سياسة للتكامل الرأسي "Vertical Integration "، وذلك من خلال الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بالمهام "Outsourcing"، بهدف توجيه الاستثمارات والمؤسسات العربية لاستبدال المواد الوسيطة المستوردة التي تستخدم لإنتاج السلع النهائية المصدرة إلى دول العالم، بما يماثلها من منتجات منتجة محليًا بالدول العربية، ويتم تقديم حوافز لذلك.

- استغلال البنية التحتية بالدول العربية، والتي تتمثل في المناطق اللوجستية، يأتي في مقدمتها منطقة جبل علي بدبي، ومشروع نيوم بالمملكة العربية السعودية والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والمنطقة المتاخمة لميناء شرق التفريعة في مصر ومنطقة طنجة المتوسط المغربية ومنطقة العقبة بالأردن، هذا بجانب شبكة عالية الكفاءة من الطرق، فيمكن تطوير هذه المنظومة ضمن خطة استثمارية شاملة، للاستفادة من فرص إنشاء قنوات تصديرية مستقبلية مع دول أوروبا والولايات المتحدة..

- تطبيق نماذج العمل المستحدثة خاصة نموذج الاقتصاد التشاركي " Sharing economy "، الذي يقوم على مشاركة الأصول البشرية والمادية، ويشمل الإبداع والإنتاج والتوزيع والإتجار والاستهلاك التشاركي للبضائع والخدمات

- تهيئة بيئة مؤسسية وتشريعية وتنظيمية محفزة لسلاسل القيمة العربية وداعمة لممارسات الأعمال، حيث الإشراف على القطاعات الاقتصادية المختلفة، لمعالجة أية مشكلات ناجمة عنها، لتعزيز ثقة المستهلكين بها، بالإضافة الي العمل على التطابق في اللوائح القانونية بين الأسواق العربية، وتطبيق السياسات الاقتصادية المرنة.

2.5: العمل على إعادة النظر في السياسة العربية التجارية من خلال:

- مراجعة اتفاقيات التجارة الثنائية وذلك من خلال تنشيط دور وزارة الخارجية والقواعد التنظيمية لقواعد التصدير للتأكد من تطبيق بنود الاتفاقيات التجارية بين الدول العربية بعضها البعض واخذ إجراء تصحيحي في حالة عدم تنفيذها، فضلا عن وضع آلية لمحاسبة غير الملتزمين نظراً لأثر أدائهم السلبي على صورة الدول العربية الخارجية.
- ضرورة التكامل بين الدول العربية وتفعيل فكرة السوق العربية المشتركة حيث وجود عملة عربية مشتركة بين كل الدول العربية لتقليل مشكلة النقد الأجنبي
- تعظيم دور التمثيل التجاري لتعظيم الاستفادة من الفرص الاستثمارية.
- استغلال الصراع الروسي الأوكراني الحالي لإحلال واردات هذه الدول بمنتجات عربية وكذلك دعوة الشركات التي تأثرت للتصنيع بمصانع عربية بمكون إقليمي عربي.
- الاهتمام بالجودة والمواصفات الفنية للمنتجات، لضمان تصديرها الي الخارج، وذلك من خلال تفعيل منظومة متقدمة لمتابعة الجودة والرقابة والتقييم والمطابقة
- توصية الهيئات العربية للمواصفات القياسية بإعداد المواصفات القياسية العربية لتعكس المواصفات القياسية الدولية.

3.5: التركيز على تطوير مشاركة عدد من القطاعات بسلاسل القيمة العالمية والتي تتمتع بميزة نسبية بالدول العربية، مثل:

(1) قطاع السلع الغذائية والزراعية والحبوب:

- الاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية لإقامة المشروعات الزراعية المشتركة التي تهدف الي تصدير السلع الغذائية فيما بين الدول العربية والي الخارج.
- تطوير التشريعات في المجال الزراعي لضمان توفير المدخلات واقتناء التقنيات الحديثة.
- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي في الدول العربية لتحفيز رأس المال العربي علي الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال إتاحة تسهيلات لضخ الاستثمارات للمشروعات الزراعية التي تهدف الى تحقيق الأمن الغذائي.
- تبني مجموعة من السياسات التجارية للعمل على ترقية التجارة البينية العربية للسلع الغذائية، من خلال تبسيط إجراءات استيراد الغذاء على مستوي تخفيف القيود الإدارية والجمركية.

(٢) قطاع الموانئ واللوجستيات:

- ضرورة التكامل وليس التنافس بين الدول العربية في مجال صناعة النقل البحري خاصة إدارة الموانئ وشركات الملاحة والاستثمار فى الأساطيل البحرية
- إنشاء مراكز لوجستية لأنشطة القيمة المضافة والتخزين وإعادة التصدير، مما يضمن امتلاك مخزون تجاري ضخم لتلبية الطلب المحلي والدولي عند الحاجة. مما يجعل الدول العربية محوراً أساسياً للشركات العالمية سواء شركات الشحن أو التصنيع أو التجارة

6. الخلاصة

يعد الاندماج في سلاسل القيمة العالمية فرصة هامة لجميع الدول العربية، حيث يمكن أن يؤدي تعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى تسهيل نتائج التنمية التي تسعى الدول العربية جاهدة لتحقيقها، بما في ذلك خلق فرص عمل، وزيادة إنتاجية العمل، وتحسين تخصيص الموارد وتوزيعها، فضلاً عن اكتساب حصة أكبر من الصادرات العالمية، وبالتالي تحقيق معدلات نمو أعلى للناتج المحلي الإجمالي، لذلك، هدفت هذه الورقة البحثية إلى تقديم عدد من الآليات المقترحة لزيادة مشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية، مع مراجعة دور القطاعات المختلفة المعنية، لربط سلسلة القيمة العربية بسلسلة القيمة العالمية، وذلك من خلال اعتماد الورقة البحثية على البيانات الثانوية من الدراسات السابقة والتقارير الدولية، بالإضافة الي البيانات الأولية من الأطراف ذات الصلة من خلال المقابلات الشخصية.

ولقد أوضحت الدراسة أن على الرغم من وجود العديد من الفرص التي يجب اقتناصها لزيادة مشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية، إلا أن الدول العربية تواجه العديد من التحديات التي من الممكن أن تحول دون تحقيق ذلك مثل عدم التزام بعض الدول الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة الي عدم تفعيل الاتفاقيات التجارية المبرمة بالشكل المطلوب، مع الافتقار الى أسطول بحري عربي. لذلك، تقترح هذه الورقة البحثية مجموعة من الآليات التي يجب اتباعها لتعزيز مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية.

حيث قدمت هذه الورقة مقترحًا أصليًا لعدد من الآليات المقترحة لزيادة مشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية، وتتألف من إعادة تهيئة النظام البيئي الداعم، إعادة النظر فى السياسات التجارية المتبعة، وكذلك التركيز على زيادة المشاركة بسلاسل القيمة العالمية فى عدد من القطاعات ذات الميزة النسبية بالدول العربية خاصة قطاع الغذاء وقطاع النقل واللوجستيات.

وفي ضوء ما سبق، يُقترح أن تستخدم الدراسات المستقبلية مع المقابلات الشخصية المزيد من طرق البحث، مثل الدراسات الاستقصائية ومجموعات التركيز مع الأطراف ذات الصلة لمناقشة اهم العقبات واقتراح خارطة طريق لزيادة مشاركة الدول العربية في سلاسل القيمة العالمية. كما أن هذه الورقة البحثية لم تتناول إجراءات التنفيذ للآليات المقترحة، وفي هذا الصدد، يمكن للدراسات المستقبلية البحث فى إجراءات التنفيذ واختبار مدى نجاح الآليات المقترحة لزيادة مشاركة الدول العربية في سلسلة القيمة العالمية.

7. قائمة المراجع

1.7: المراجع باللغة الإنجليزية

- Ajakaiye, O. & Jerome, A. (2019). Sub-Saharan Africa's development experience and policy practice, 1960–2018. In: Nnadozie, E. & Jerome, A. (eds.) African economic development. Bingley: Emerald Publishing Limited, pp. 497-519. Available from: https://doi.org/10.1108/978-1-78743-783-820192025 [Accessed 30th July. 2022].
- Allianz (2020). Global supply chain survey: In search of post-Covid-19 resilience. Euler Hermes Economic Research. Available from: https://www.allianz.com/en/economic_research/publications/specials_fmo/2020_12_10_Supplychainsurvey.html [Accessed 21th August. 2022].
- Arab development portal. (2022). Trade. Available from: https://arabdevelopmentportal.com/indicator/trade [Accessed 21th August. 2022].
- Elwakkad, D, & Deselnicu.D. (2021). Egypt's Participation in the Global Value Chain: A Proposed Road Map. International Business Logistics Journal (IBL). 1(2). 39-54. Avaibale from: file:///F:/e/Papers/Paper%20Dana-%20GVC/My%20Paper%20Published.pdf. [Accessed 21th August. 2022].
- European Bank (2020) Global value chains diagnostic – Country deep dive - Tunisia. Available from: file:///C:/Users/user/Downloads/GVC%20country%20diagnostic_Tunisia.pdf. [Accessed 21th August. 2022].
- Felix, R. (2020). The COVID-19 economy: Does it mean the end of globalization. In World Economic Forum. Available from: https://www. weforum. org/agenda/2020/05/globalisation-covid19-gdp-drop-2008-financial-crisis [Accessed 13th. July 2022].
- Food and Agriculture organization of the united nations (FAO). (2022). The importance of Ukraine and the Russian Federation for global agricultural markets and the risks associated with the war in Ukraine. Available from: https://www.fao.org/3/cb9013en/cb9013en.pdf. [Accessed 18th August 2022].
- Laker, B. (2020). Severe implications of Coronavirus on global trade. Forbes. Available from: https://www.forbes.com/sites/benjaminlaker/2020/04/07/3-

severe-implications-of-coronavirus-on-global-trade/?sh=f3756813d110. [Accessed 15th. August 2022].

- Mutalemwa, D. K. (2015). Does globalization impact SME development in Africa? African journal of economic and management studies: AJEMS. - Bingley: Emerald, ISSN 2040-0705, ZDB-ID 2556176-5. - Vol. 6.2015, 2, pp.164-182
- OECD, 2018, Making global value chains more inclusive in the MED region: The role of MNE-SME linkages, background note prepared for the workshop " Business linkage in the MED region: policies and tools",17-18 April 2018, Beirut, Lebanon, Available from: https://www.oecd.org/mena/competitiveness/BN-Making-global-value-chains-more-inclusive-Beirut-042018.pdf. [Accessed 13th. August 2022].
- Osabuohien, E., Efobi, U. R., & Gitau, C. M. (2015) Environment challenges in Africa: Further dimensions to the trade, MNCs and energy debate. Management of Environmental Quality: An International Journal. Vol. 26 No. 1, pp. 118-137. Available from: https://doi.org/10.1108/MEQ-04-2014-0058. [Accessed 11th. August 2022].
- Sankar, P. & Jones, N. L. (2007) Semi-structured interviews in bioethics research. In: Empirical methods for bioethics: A primer (Advances in Bioethics, Vol. 11). Jacoby, L. & Siminoff, L. A. (eds.) Bingley: Emerald Group Publishing Limited, 117-136. Available from: https://doi.org/10.1016/S1479-3709(07)11006-2 [Accessed 13th. July 2022].
- Steven A. Altman.)2020(. Will Covid-19 Have a Lasting Impact on Globalization?" Harvard Business Review. 20. Available from: https://hbr.org/2020/05/will-covid-19-have-a-lasting-impact-on-globalization. [Accessed 13th. August 2022].
- The World Bank. (2020). World Development Indicators. Available from: https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators [Accessed 15th. August 2022].
- The World Bank. (2020). Ease of Doing Business Rankings. Available from: https://www.doingbusiness.org/en/rankings [Accessed 24th June 2022].

- The World Bank. (2020). Global Development Data. Available from: https://wits.worldbank.org/gptad/database_search_results.aspx [Accessed 9th. August. 2022].
- United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). 2020. Available from: https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx [Accessed 24th. August 2022].
- World Bank (2019) Ease of doing business in Egypt. Available from: https://tradingeconomics.com/egypt/ease-of-doing-business [Accessed 23th August. 2022].
- World Bank Group. (2019). World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains". Available from: file:///C:/Users/user/Downloads/9781464814570.pdf. [Accessed 24th. August 2022].

2.7: المراجع باللغة العربية:

- إسماعيل. محمد. (2019). موجز سياسات الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. صندوق النقد العربي. العدد السابع. متاح علي: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/issue-7-integration-global-value-chains.pdf. (تاريخ الاطلاع 23 أغسطس، 2022).
- البنك الدولي. (2020). "سلاسل القيمة العالمية تحفز النمو لكن الزخم آخذ في الانحسار. متاح علي: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2019/10/08/global-value-chains-have-spurred-growth-but-momentum-is-flagging. (تاريخ الاطلاع 15 يونيو، 2022)
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري (2021). رؤى على طريق التنمية، تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الحرة بين مصر ومختلف دول العالم". متاح علي: file:///C:/Users/user/Downloads/IDSC%20exports%20(1).pdf. (تاريخ الاطلاع 23 أغسطس، 2022).
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2020). توجهات مستقبلية- سلاسل القيمة العالمية". ،اقتصاد مصر، متاح علي: https://eqtisadmisr.com/88614/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%D9%8B%D8%A7-

%D8%AD%D9%88%D9%84-
%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%B3%D9%84. (تاريخ الاطلاع 14 يوليو، 2022)

- وفاء وآخرون. (2021). تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات- دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية المختارة للفترة (1995-2017). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية, 14 (1). 316-302. متاح علي: file:///C:/Users/user/Downloads/1995-2017.pdf. (تاريخ الاطلاع 15 أغسطس، 2022)